A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
LIMITED

A/C.2/47/L.78
8 December 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

UN LIBRARY
DEC 1992
UN/SA COLLECTION

الدورة السابعة والاربعون
اللجنة الثانية
البند ١٢ من جدول الاعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مشروع قرار مقدم من رئيسة اللجنة ،
الانسة ميمونة ديوب (السنغال) ، بناء على
مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار
A/C.2/47/L.23

التحويل الى القطاع الخاص في سياق إعادة تشكيل الهيكل
الاقتصادي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة

إن الجمعية العامة ،

إذ تؤكد من جديد قرارها دإ - ٣/١٨ المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، الذي يتضمن الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، وإذ تنوه بقرارها ١٩٩/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ الذي يتضمن الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع ، وكذلك بسائر قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ،

وإذ تشير الى التزام كرتاخينا الذي اعتمده مؤتمر الامم المتحدة في دورته الثامنة[(١)] والى مقرر مجلس التجارة والتنمية ٣٩٨ (د - ٣٨) المؤرخ في ٧ أيار/مايو ١٩٩٢[(٢)] ، الذي أنشأ ، في جملة أمور ، الفريق العامل المخصص للخبرات المقارنة في مجال التحويل الى القطاع الخاص ، وإذ تتطلع الى ما سيقدمه هذا الفريق من مساهمة ،

(١) TD/364 ، الجزء الاول ، الفرع ألف .

(٢) انظر A/47/15 (المجلد الاول) ، الفرع ثانيا .

091292 091292 091292 (٩٢)٢١٥٧ 92-78228

وإذ تشير أيضا الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٦/١٩٩٣ المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٣ بشأن التحويل الى القطاع الخاص والاستثمار الاجنبي في سياق إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي ،

وإذ تسلم بالحق السيادي لكل دولة في أن تقرر تنمية قطاعيها الخاص والعام ، آخذة في الاعتبار المزايا المقارنة لكل قطاع ،

وإذ تلاحظ أن القطاع الخاص يلعب دورا إيجابيا في تعبئة الموارد وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ،

وإذ تلاحظ أيضا أن بلدانا كثيرة تعلق أهمية متزايدة على تحويل المشاريع الى القطاع الخاص ، وإزالة الاحتكار وإنهاء التحكم الاداري في الانشطة الاقتصادية ، كما تعلق أهمية متزايدة على الاصلاحات الموجهة نحو السوق ، وزيادة المنافسة ، وإزالة الاليات التي تؤدي الى اختلال الاسعار ، وعلى الاسواق المفتوحة ، كل ذلك كوسيلة لزيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو والتنمية المستدامة ، في سياق سياساتها لإعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي ،

وإذ تلاحظ أن هذه البلدان تواجه صعوبات في تلك السياسات وأن بوسعها النظر في اتباع وسائل ونهج عملية مختلفة تجاه التحويل الى القطاع الخاص ،

١ - ترحب بالانشطة التي تضطلع بها أجهزة منظومة الامم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ذات الصلة دعما للجهود الوطنية الرامية الى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو والتنمية المستدامة من خلال التحويل الى القطاع الخاص ، وإزالة الاحتكار وإنهاء التحكم الاداري في الانشطة الاقتصادية ، ومن خلال السياسات الاخرى ذات الصلة ، وتحثها على :

(أ) أن تقدم الدعم ، عند الطلب ، الى الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان في تنفيذ التحويل الى القطاع الخاص وإزالة الاحتكار وإنهاء التحكم الإداري ، وفي تنفيذ السياسات الاخرى ذات الصلة في سياق إصلاحاتها الاقتصادية وفتح اقتصاداتها ؛

(ب) أن تعزز اتصالها وتعاونها دعما للجهود الوطنية التي تبذلها البلدان في سبيل تحويل المشاريع الى القطاع الخاص وإزالة الاحتكار وإنهاء التحكم

الإداري في أنشطتها الاقتصادية ، وفي سبيل تنفيذ سياساتها الاخرى ذات الصلة ، وتدعو الامين العام الى إيلاء الاهتمام الواجب لتنسيق أعمال منظومة الامم المتحدة في هذا الميدان ، من خلال هيئات من بينها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيره من هيئات الامم المتحدة ذات الصلة ؛

(ج) أن تراعي ، في تنفيذ ولاية كل منها ، الاعمال المضطلع بها فعلا من جانب أجهزة منظومة الامم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ، وذلك بغية زيادة كفاءة منظومة الامم المتحدة الى أقصى حد ممكن ، واضعة في الاعتبار عملية إعادة التشكيل الجارية في المنظومة ؛

٢ - تطلب الى الدول الاعضاء المهتمة بالامر أن تعزز تبادل المعلومات فيما بينها وجميع أجهزة منظومة الامم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ذات الصلة بشأن أنشطتها وبرامجها وخبراتها فيما يتعلق بالتحويل الى القطاع الخاص وإزالة الاحتكار وإنهاء التحكم الإداري ، وفيما يتعلق بالسياسات الاخرى ذات الصلة ، بغية زيادة كفاءة التعاون التقني وتنسيقه في هذا الميدان ؛

٣ - تطلب الى الامين العام أن يحسّن ، في حدود الموارد القائمة ، أنشطة البحث بشأن جميع مجالات التحويل الى القطاع الخاص وإزالة الاحتكار وإنهاء التحكم الإداري ، وبشأن السياسات الاخرى ذات الصلة ، لزيادة التعاون مع مؤسسات البحث الوطنية والدولية ، وأن يدرج جميع النتائج ذات الصلة في منشورات الامم المتحدة ذات الصلة ، بما في ذلك "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم" ؛

٤ - تطلب الى الامين العام أن يضمّن تقريره الذي سيقدمه الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين ، عملا بقرارها ١٦٦/٤٦ بشأن تنظيم المشاريع ، توصيات باجراءات تتخذها منظومة الامم المتحدة دعما لهذا القرار .

- - - - -